

”السعودية“ في لبنان مجدّداً: أنا من ينطق باسم السدّة!

لم تمض ساعات على إعلان سقوط النظام السوري، حتى اتجهت الأنظار إلى أحوال السدّة من اللبنانيين، وفي الحال أن ما جرى في دمشق سينعكس عليهم في لبنان. وفيما مرّت زيارة وليد جنبلاط إلى قصر الشعب لمبايعة أحمد الشرع من دون أثر لاحق، راقب الجدّيون فَسَّمات وجه الرئيس نجيب ميقاتي أثناء عناقه لقائد سوريا الجديد، فيما انطلق التنظير بأن سدّة المدن اللبنانيّة يميلون إلى الإسلام الدمشقي التقليدي، وهو حال كثرين من أطلقوا على أنفسهم صفة «سدّة الاعتدال والوسط»، في محاولة لإظهار تميز عن الإسلام السياسي. فيما يدرك هؤلاء أن «شيخوخ الطرق الصوفية» في سوريا لم يعودوا الأكثر نفوذاً، فيما بُرِزَ فريق سلفي أكثر تأثّراً بالوهابية الآتية من الجزيرة منه بإسلام بلاد الشام. والقلق من التطورات السورية ظهر بين سدّة لبنان، عند من يخشون انزياح الفقراء صوب الشرق بحثاً عن منقذ لهم، وهم عانوا الأمرّين، لعقود، من سيطرة أغنياء سدّة لبنان، لم يصلهم خلالها من أكياس الذهب الخليجي إلا الفتات. وهو ما لفت الجهات الخارجية التي أبدت خشيتها، ولا تزال، من أن تحول سوريا إلى محجّة لسدّة لبنان. وهو واقع قابل للتحقّق، خصوصاً لدى أبناء الشمال والبقاع الذين لم يشهدوا أي نوع من الترقّي الاجتماعي حتى في عز الحريري السياسية، وكانوا يضطرون إلى الوقوف على خاطروليّ الأمر الآتي من ممالك المصراء من أجل بعض الدعم. وتفاقم الأمر أكثر عندما باتت المؤسسة الدينية الرسمية تعناش هي أيضاً على ما يصل من مكرّمات الخليج. ربما كانت السعودية الطرف الأكثر تفاعلاً مع الحدث السوري الجديد. وهي تتصرف كمن بات مُرغماً على تحمل المسؤولية من جديد، إذ لدى الرياض الكثير من الريبة والقلق إزاء تعاظم النفوذ التركي في بلاد الشام. لذا قرّرت انتهاج مسار لا يتطابق مع وجهة نظر الأردن والإمارات، أو حتى مصر، لأن للسعودية ما يكفيها من مصائب. وحتى «الخطير الحوثي» في جنوب الجزيرة، يصبح أمراً عادياً أمام خطر رياح بلاد الشام. لنعد قليلاً إلى الخلف. بعد عام 1982، لم تكن السعودية بعيدة عن نتائج الاجتياح الإسرائيلي للبنان وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. لكنّ علاقات الرياض مع دمشق، حينها، سمح لها بتفاهمات جعلت سدّة لبنان تحت رعاية سوريا. وعندما أدار عبد الحليم خدام مفاوضات الاتفاق الثلاثي، نهاية عام 1985، تصرّف كوكيل عن سدّة لبنان الذين لم يكن لهم ممثل على الطاولة. في بيروت، خرجت أصوات قليلة ترفض تهميش

السنّة بعد طرد إبراهيم قليلات، أو آخر المقاتلين السنّة في العاصمة، بعدما سبقته شخصيات ناصرية إلى مصر، فيما خرجت العائلات التقليدية تباعاً من المشهد. وكان الصوت الأعلى بين من بقي في لبنان هو صوت المفتى الشهيد الشيخ حسن خالد الذي عندما سأله خدام عن ممثل السنّة في الاتفاق الثلاثي، جاءه الجواب: «وماذا أفعل أنا هنا؟ أنا أمثل سنّة لبنان في الاتفاق». ! مرّت السنوات، وتبدّلت الأحوال في المنطقة، وجاء رفيق الحريري على حصان التسوية الأميركية - السعودية - السورية باسم اتفاق الطائف، وصار هو الوكيل تحت نظر دمشق. وعندما قرر الأميركيون فضّ الشراكة بعد اجتياح العراق عام 2003، تولّت فرنسا إدارة الانعطافة في بلاد الشام، بمبادرة سعودية. فانتهى التفویض لرفيق الحريري الذي دفع حياته ثمناً، قبل أن يدخل لبنان مرحلة التناقضات الكبيرة. مع الوقت، لم تنجح محاولات الأميركيين وال سعوديين والأوروبيين في تثبيت حكم موالي لهم في لبنان، وظلوا يعادون حتى اندلعت الأزمة في سوريا. يومها، لم يكن مفاجئاً أن يشعر سنّة لبنان بأنهم في موقع القادر على إعلان دعمهم للثائرين على حكم آل الأسد، وشاركوا بفعالية في تمكين المعارضين السوريين، مدنيين و مسلحين أيضاً . لكنّ الرياح سارت باتجاهات أخرى، لتجد السعودية نفسها في موقع الراغب بتعديل المشهد المعقّد القائم في وجهها: حرب فاشلة مع اليمن، انقلاب أبعد رجالاتها عن المشهد العراقي، صمود الأسد في سوريا، وتنامي المقاومة الإسلامية في فلسطين، كلها شكّلت عوامل كابحة للجموح السعودي، قبل أن يقرر محمد بن سلمان أن يتعدّ كلياً عن هذه المنطقة. وما فعله مع سعد الحريري لم يخلق وقائع مناسبة له في لبنان، لكنّ ما حصل في العام الأخير قلب الأمور رأساً على عقب. فجأة، وجدت السعودية نفسها أمام وقائع جديدة. تعرّض حزب الله لضربة كبيرة في لبنان، وانحرس النفوذ الإيراني بعد سقوط الأسد في دمشق، والحكومات الإسلامية والعربية تنشد واقعاً جديداً في فلسطين، بينما يواصل النظام الأردني قلقه من تحويله إلى ضرر جانبي للتحولات الكبرى، ما اضطرّ أهل الحكم في الرياض إلى السير في مبادرات سريعة من أجل عدم تشكّل المنطقة من دونهم. في فلسطين، وافقوا على أي إدارة غير حماس لقطاع غزة، وفيالأردن قرروا استئناف العلاقة مع الملك عبد الله بعد فشل الانقلاب عليه، وفي العراق نظّموا علاقتهم بعيداً عن التوترات الكبيرة. وعقدوا هدنة مقبولة مع إيران، ويسعون إلى اتفاق مع اليمن إن سمحت لهم أميركا بذلك، وفي دمشق، قرروا اعتماد سياسة الاحتواء من خلال بناء علاقات حذرة مع الحكام الجدد. أما في لبنان، فقد سارع السعوديون إلى تبنّي كامل الوصفة الأميركيّة للحكم الجديد، فأرسلوا أكثر دبلوماسيّتهم فطاطة إلى لبنان ليبلغوا جميع من يموّن عليهم بأن جوزيف عون هو الرئيس وممنوع النقاش في الأمر. ثم وافقوا على إطاحة نجيب ميقاتي الذي لم يقبلوا به حلّيفاً في أي وقت. وهم لا ينتظرون إلى نواف سلام على أنه رجلهم، لكنّهم يريدونه تحت عباءتهم. على هذا الطريق، يجب متابعة المسار السعودي الجديد. لم تُفتح الخزانة كما يفترض كثيرون، بل ستصل الأموال بالتنقيط، ووفق برنامج لم يعتقد عليه اللبنانيون من قبل. والأهم في كل ما سلمسه من سعوديين من الآن فصاعداً، هو أنه يجب منع إصابة سنّة لبنان بالفيروس السوري السريع الانتشار، وأن الرياض مستعدّة لتحمل كلفة

أي لقاح يمنع انتشار «المرض الجديد»، كما ينتظرون إليه. وإلى أن يقضي الله في أمر عباده، ستقول السعودية لمن يرحب أو لا يرحب: أنا من ينطق باسم السنة في لبنان! عندما غضبت السعودية من سنة لبنان قررت معاقبتهم بالإهمال، إذ لم تجد منهم دعماً حقيقياً في مواجهة الدعم الذي يقدّمه حزب الله لـ«أنصار الله» في اليمن، ولو حتى بتظاهرة. وهي، عندما وجدت الميدان حالياً، قررت سجن سعد الحريري، قبل أن تضطر إلى إطلاقه، شرط قبوله المنفى تحت الرقابة في دولة الإمارات، وحاولت إيجاد بدائل له قبل أن تكتشف سريعاً ضحالة من اعتقدت بأنهم قد يخلفونه، فأصبحت بالإحباط، وقررت الابتعاد، مبقية الحرم على سنة لبنان. لكن، جاءت الحرب على غزة، ثم على لبنان، ومن ثم سقوط النظام في سوريا، بمثابة ضربات على الرأس. وبدأت أصوات ترتفع في المملكة، ويخرج من أهل القرار من يتحدث عن انتهاء مرحلة «النأي بالنفس» عن بلاد الشام. وعادت الرياض لتسأل عن أحوال لبنان وسوريا وفلسطين والأردن أيضاً. لكنّ عودتها لن تكون كما يحلم كثيرون ممن ينتظرون أكياس الدينار.